من الثورة الاشتراكية إلى الثورة المفتوحة

قراءة في الخطاب القومي

أ. موسى بن سماعين(*)

(كالعنقاء التي تنبعث من رمادها تولد الشعوب العربية اليوم من الحطام الذي آلت إليه)

برهان غليون

مقدمة

نجحت المجتمعات العربية في افتكاك استقلالها، وبلورة صيغ من التنظيم الاجتماعي، مس الحياة الاقتصادية الاجتماعية، وبناء نظم سياسية حديثة نسبيا، والمساهمة في الحياة الثقافية بصورة ما، إلا أن احتلال فلسطين، وبعده هزيمة جوان ٦٧، وضعت هذه المجتمعات أمام مرآة الحضارة، ليكتشف الجميع، حجم الفوات الحضاري، فانطلقت المشاريع الفكرية والنقدية، في محاولة لكشف الخلل، والمساهمة في رسم معالم مجتمع يندرج في صنع الحضارة الإنسانية، غير أن النخب الحاكمة أخفقت في تبني إستراتيجية تضمن الحد الأدنى من النمو الحضاري، لم تبرز للعيان معالم الفشل طيلة الربع الأخير من القرن العشرين بسبب اختباء الأنظمة العربية وراء صراعات الحرب الباردة، لكن مع بروز معالم النظام العولمي، وسقوط جدار برلين، وانهيار الاتحاد السوفياتي، انكشف الغطاء وتضاعفت مؤشرات أزمات أنظمة الحكم العربية، فتجلت مظاهر الأزمة في العالم العربي، إذ بدت الدول العربية القطرية بحالة من الضعف والقزامة، وأصبحت عرضة لتحرشات الدول العظمى الطامعة

(*) قسم الفلسفة- جامعة باتنة-الجزائر.

في خيراتها، فخسر العرب إمكانيات الدفاع عن خياراتهم الوطنية، وخسروا إمكانيات التنمية الحقيقية، فجمعت هذه الأنظمة بين «انعدام الإنجاز وانعدام الأمن والاستقرار وانعدام الإيمان بالحاضر والمستقبل وانعدام الإيمان بالنفس (...) وتحولت البلدان من أوطان إلى سجون، لا يعرف الفرد كيف يدبر أمره بها ليهرب منها بأسرع وقت ممكن... »[1] وفي المقابل سيطرت على الحكم لوبيات لا هم لها سوى الانتفاع الشخصي، والتهام الموارد الحية للبلاد وتهريبها إلى الخارج، وأصبح النهب ميزة تدل على الشطارة، الرشوة حق للمرتشي، فغاب الوازع الأخلاقي، واندثرت بقايا الشرف عند هذه الطغمة الحاكمة، وبلغ الاستهتار بإرادة الشعوب حدا خطيرا، أن أصبح توريث الحكم في الجمهوريات العربية، سنة يجري التحضير لها على قدم وساق فكانت النتيجة الطبيعية لهذا الوضع المتأزم حراك الشارع، الذي وصفه البعض بالثورة المباركة، وحذر البعض من تداعياته التي قد تخدم أجندات غربية، لكن مهما تكن الأحكام، ومهما تكن النبوءات إلا أن قوة الانتفاضة والقمع الشرس الذي يلقاه المواطن، مربك ومحير إلى الحد الذي يدفعنا إلى طرح جملة من الأسئلة نذكر منها هل ما يحدث في الشارع العربي ثورة حقيقية؟ أم فتنة لا تصيب الذين ظلموا خاصة؟ هل سيكون مصير هذا الحراك (الثورة) مثل ما سبقه من حركات جعجعة رحى لا نرى لها طحينا؟ أم أن الأمل معقود هذه المرة بأن يكون ربيعا عربيا بحق؟ ما هي الشروط التي ينبغي توفرها حتى يجني العربي ثمار هذا الحراك(الثورة)؟ على أن المشكلة في نظر بعض المستشرفين للمستقبل العربي، لا يتعلق بمصير الأنظمة العربية التسلطية القائمة، فهذا أمر قد حسم نهائيا، إنما المشكلة هي في صالح من سيكون هذا الانهيار، لقد عبر برهان غليون عن هذه المشكلة في مداخلة له بعنوان أزمة النظم العربية الشمولية بالقول:«هل سيأتي انهيار النظم القائمة، لصالح نظم تعددية تعكس الالتزام بمبادئ الديمقراطية (...) أم سيكون هذا الانهيار فاتحة لحقبة جديدة من الفوضى والاضطراب وعدم الاستقرار والحروب الداخلية؟»[2].

---

(١) برهان غليون، العرب وتحولات العالم،حوار أجراه رياض زيادة، المركز الثقافي العربي، ط٢، ٢٠٠٥، ص ص ١٠٧-١٠٨.

(٢) كريم مروة وبرهان غليون وآخ، أزمة النظام العربي وإشكالية النهضة، وقائع ندوة برلين في ٢٠٠٥/١٢/٣، دار الانتشار العربي، لبنان، ط١، ٢٠٠٧، ص٤٢.

أولا: في مفهوم الثورة

قد يبدو مصطلح الثورة مألوفا للناس العاديين، وقد يبدو كذلك بأن محتواه من لغة العرب منذ القدم، غير أن الدارس يجد أن المصطلح بمحتواه السياسي والاجتماعي والإيديولوجي، حديث النشأة، فإذا عدنا إلى قواميس اللغة العربية، وجدنا بأن أصل كلمة الثورة هو الفعل ثار«يثور، ثورا، وثورانا، فهو ثائر، بمعنى هاج، ثار الماء نبع بتدفق، ثارت الدابة، هاجت، ثار الغبار والدخان، ظهر وانتشر.»[1] أما في اللغة الأجنبية الفرنسية فإن كلمة (Revolution) الاسم المؤنث أصله اللاتيني (Revolutio) فلها معاني كثيرة نذكر منها الحركة الفلكية الدورية لجسم سماوي، وفيزيائيا هي الحركة الدورية لشيء حول محور ثابت، ثم تحول المعنى للدلالة على التغيير العيف في البنية السياسية والاجتماعية للدولة[2]، هكذا نرى أن الكلمة في اللغة العربية و إن دلت على التغير العنيف فهو تغير ذاتي داخلي خلافا للغة الأجنبية فإن الكلمة تعبير فلكي الأصل، شاع استخدامه بعد أن أطلقه العالم الفلكي كوبرنيكوس (١٤٧٣ – ١٥٤٣) على الحركة الدائرة والمنتظمة للكواكب حول الشمس.

اكتسب المصطلح مدلوله السياسي والاجتماعي في اللغة العربية حديثا تحت تأثير الاحتكاك بالثقافة الغربية «فالمؤرخون العرب القدماء، لم يستخدموا كلمة ثورة، بل كلمات مثل خروج، فتنة..»[3]، ورغم إعجاب رواد النهضة بالثورة الفرنسية وما بشرت به من مبادئ إنسانية واجتماعية وسياسية، إلا أن الكثير منهم رأى في الثورة خرابا وبلبلة وفوضى عارمة، وخروجا عن الملك، وفتنة، يمكن العودة مثلا إلى المقالة الخامسة من تلخيص الإبريز في تلخيص باريز للطهطاوي، جاء فيها «إدراك علة خروج الفرنساوية عن طاعة ملكهم»، «في ذكر التغيرات التي حصلت وما ترتب عليها من الفتنة»[4]، وهكذا يكون مصطلح الثورة في الفكر العربي، حديث في نشأته، خاصة في حمولته السياسية والاجتماعية والأيديولوجية المعاصرة.

---

(١) عصام نور الدين، نور الدين الوسيط، دار الكتب العلمية، لبنان، ط١ ٢٠٠٦، ص٤٧٤.

(2) Le petit LAROUSSE , Ed vuef, 2001, P891.

(٣) عزمي بشارة، في الثورة والقابلية للثورة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، http//www.dohainstitute.

(٤) رفاعة رافع الطهطاوي،تلخيص الإبريز في تلخيص باريز، موفم للنشر، ط١، ١٩٩١، ص٣٠١ وما يليها.

لقد ساهم الفكر الغربي الحديث سواء في شقه الليبرالي أو في شقه اليساري الماركسي في إثراء الفكر السياسي العربي، فوصفت حركات التحرر العربي من المد الاستعماري أولى ضروب الثورة، ثم انتعش المصطلح أكثر تحت تأثير الماركسية، فكيف نظر الماركسيون للثورة؟ وما هي المهام المنتظرة من فعل التثوير الذي يدعو إليه الماركسيون؟ هل نجح هذا التيار في دعواه؟

ثانيا: التنظير للثورة الاشتراكية

ترتبط الثورة الاشتراكية في الفكر القومي العربي بما يعرف بالقومية العربية الراديكالية، التي يمكن تتبع زمن ولادتها، بالعودة إلى الحرب الفلسطينية سنة ١٩٤٨، وما تبع ذلك من ظهور للكيان الإسرائيلي الذي شكل جرحا أليما في الضمير العربي والإسلامي، «لقد باتت فلسطين ترمز إلى إخفاق القومية العربية في مواجهة التحدي الأعظم: تحدي البقاء القومي، فالقومية الليبرالية عاشت زمنا على خيلاء التراث العربي، هذه الخيلاء بدت مفلسة في ضوء حقيقة عدم الكفاءة العربية في فلسطين»[1] تعزز هذا النزوع نحو اليسار والفكر الثوري مع هزيمة حزيران، في هذا السياق تأتي أراء المفكر السوري الطيب تيزيني في حديثه عن الثورة، كمطلب عربي قومي، من باب التراث، الذي عانى من قراءات لا تاريخية، ولا تراثية، قراءات ادعت بأنها برغماتية، تأخذ من التراث ما يحقق النفع الآني كاجتثاث مقاطع من هنا وكلمات من هناك وتوظيفها بما يخدم توجها ما في ظرف ما، لكنها كانت قراءات طمست الحقيقة في كل الأحوال، إذ لم تراعي التراث في كليته، وفي تاريخيته[2]، هكذا تبرز الصورة الإيديولوجية للطبقة البرجوازية العربية، بأنها صورة انتقائية هزيلة هجينة، لأنها ترى في التصور القدري الجبري التبريري مرتكزها الأساسي.

هكذا يصبح من المشروع الانتقال من التراث إلى ثورة تراثية، تتجسد فعليا من خلال ثورة ثقافية«توجب علينا القول، أن إحداث ثورة في فهم قضية التراث (ثورة تراثية) في

---

(١) طارق إسماعيل، اليسار العربي، ترجمة محمود فلاحة، دار النبراس، سوريا، لبنان، دون طبعة، ص٢٣.

(٢) يصدق هذا الوصف على كل الدراسات السابقة لمشروع طيب تيزيني، بما فيها السلفية الدينية أو القومية، بل حتى اليسارية، راجع طيب تيزيني، من التراث إلى الثورة، الجزء الأول، دار ابن خلدون، ط٢،١٩٧٨، ص٨٨ وما يليها.

كنف ثورة ثقافية»[١] وهذا لا ينجح إلا بإحداث ثورة اجتماعية، تشكل الأرضية الصلبة للثورتين التراثية والثقافية.

استلهاما للنظرية الماركسية التي تؤكد بأن الوصول إلى المرحلة الشيوعية - وهي أكمل مراحل التاريخ - تمر حتما عبر الثورة العمالية على الأوضاع السائدة، التي أدت إليها المرحلة الرأسمالية، ومن ثمة راح تيزيني يوظف بلا أدنى حرج جميع مقولات النظرية الماركسية، من جدلية مادية، وجدلية تاريخية، وصراع طبقي، وأقواها مقولة الثورة، كتعبير على التغيير الجذري للأوضاع العربية، التي ما عادت تحتمل التأخير.

إن مهمة المثقفين في نظر طيب تيزيني هي الاستيلاء والسيطرة على المجال الثقافي، الذي لا ينجح إلا بوجود الحاضن الاجتماعي متجسدا في الثورة الاجتماعية، وهنا يختلف تماما مع عبد الله العروي، الذي دعا في كتابه «العرب والفكر التاريخي» المثقفين إلى التحكم في المجال الثقافي ولا يشترط في ذلك السيطرة على السلطة، إن ربط السيطرة على المجال الثقافي بالمجال الاجتماعي يؤكد جدلية العلاقة بين البنيتين الفوقية والتحتية في المجتمع العربي.

بموجب هذه الروح الثورية التي تسكن قلب تيزيني، راح يصور التاريخ العربي الإسلامي بأنه تاريخ التشكيلات الاجتماعية، التي اهتدت إليها النظرية الماركسية، فالوجود العثماني، وبتعبيره الغزو العثماني، الذي جثم على الأرض العربية طويلا قد مثل المرحلة الإقطاعية «لقد استمرت السيطرة العثمانية مرحلة طويلة، تبلور في أثنائها مجتمع إقطاعي متجانس بشكل عام من حيث الأطر الاجتماعية»[٢]، ولما كانت مرحلة الوجود العثماني تمثل النمط الإنتاجي الإقطاعي، فهي مرحلة اتسمت بالتخلف الاجتماعي، وبسيطرة العقلية القروسطية الغيبية التي لم تصمد ولن تصمد أمام المد البرجوازي، الذي حملته الثورة الفرنسية، مع حملة نابليون على مصر عام ١٧٩٨، ثم انتهى الوجود العثماني من الوطن العربي مع مطلع القرن العشرين، أي مع الحرب العالمية الأولى، وما تبع ذلك من تقسيم لتركة الرجل المريض.

---

(١) المصدر نفسه، ص٢٨٥.

(٢) طيب تيزيني، من التراث إلى الثورة، مصدر سابق،ص٢٩٠.

إن نجاح الدول الاستعمارية في السيطرة على الأقطار العربية، متولد من نجاحها في تجاوز المرحلة الإقطاعية إلى مرحلة حضارية عميقة وشاملة، حضارة رأسمالية متطورة، تغير فيها نمط الإنتاج من نظام زراعي متخلف إلى نمط إنتاج صناعي متقدم، ومن نظام متحالف مع الكنيسة، إلى نظام قائم على العلم التجريبي، فانعكس ذلك على الصعيد السياسي، من خلال الوحدة القومية، وقيام دولة الأمة، وشيوع الحرية السياسية، وما رافق ذلك من تطور في نظرة الإنسان إلى ذاته وإلى الله... إلخ

غير أن الاستعمار الأوروبي الذي قوض أسس الإقطاع العثماني تحالف مع «الإقطاع المبعثر سياسيا واقتصاديا واجتماعيا في الوطن العربي»[١] ويترجم هذا الإقطاع المبعثر بقايا الوجود العثماني في البلاد العربية، لنفهم لم بقيت الأقطار العربية متخلفة رغم احتكاكها بالغرب الاستعماري، لهذا كانت التشكيلة الناشئة من الوجود الاستعماري المتحالف مع بقايا الإقطاع تشكيلة مشوهة، فهي كالطفل الكسيح، يراد له أن يبقى كسيحا، للاستيلاء على ثروته. فهي لن تكون قادرة على دفع المجتمع نحو التقدم «وهكذا يغدو الحل الاشتراكي الخيار الوحيد والإمكانية الوحيدة لتجاوز تلك البنية بكل عناصرها المكونة لها، بما فيها أو في مقدمتها العنصر البرجوازي الإقطاعي الهجين»[٢].

إن الثورة بهذا المعنى هي التحول نحو الاشتراكية إذ يفترض هذا التحول القضاء على النظام المعادي يقول تيزيني «إن الثورة تضع في إستراتيجيتها باتجاه إعادة بناء المجتمع في بنيته التحتية (الاقتصادية الإنتاجية)، وفي هياكله ومؤسساته السياسية والاجتماعية والثقافية والأخلاقية وغيرها، مع تجريد طبقة اجتماعية أو وضعية طبقية اعتبرت حتى حينه سيدة الموقف، من امتيازاتها.»[٣] هكذا فالثورة ليست مجرد خيار ترفيهي، بل هي حتمية تاريخية، لتجاوز الوضع المتخلف، أو ما يبدو تخلفا على الأقل.

مهمات الثورة الاشتراكية حلم المنظر العربي أن تحقق الثورة الاشتراكية ثلاث مهمات أساسية:

---

(١) المصدر نفسه، ص٢٩٤.

(٢) المصدر نفسه، ص٣٠٠.

(٣) طيب تيزيني، بيان في النهضة والتنوير العربي، دار الفارابي، لبنان، ط١، ٢٠٠٥، ص٨٧.

١- مهمات اقتصادية اجتماعية:

الصورة البارزة من التخلف في العالم العربي، هي صورة التخلف الاقتصادي والاجتماعي، فالمجتمع العربي لم يرث من الحقبة الاستعمارية سوى بنية اقتصادية مهترئة، ضعف في الإنتاج، توزيع مشوه للثروة، حاجات سكانية متزايدة، غياب قاعدة صناعية، ومن ثمة فإن «الطريق الوحيد للتنمية الاقتصادية الاجتماعية وللتخطيط العلمي (..) هو طريق الثورة الاجتماعية والاشتراكية»[١]، يتردد هذا الطرح كثيرا في حركة القوميين العرب، فمن أطروحاتهم الأساسية أن البرجوازية عاجزة عن تحقيق التطور الاقتصادي والإصلاح الزراعي والتصنيع، وهذا هو السبب الذي يؤدي إلى ضرورة تحطيم التحالف القائم بين البرجوازية والإقطاع والاستعمار الجديد بالوسائل الثورية.

٢- مهمات سياسية:

الغاية من البناء الاشتراكي تحقيق وحدة عربية شاملة، تتجاوز بما لا يقاس الطموح البدائي للطبقة البرجوازية المشوهة ذلك أن طرح هذه الطبقة مؤطر بأوهام دينية، وتواطؤ القوى الاستعمارية مع البرجوازية المشوهة، فأدى ذلك إلى تفتيت الأمة، مما يجعل مهمة الثورة الاشتراكية هي على وجه الدقة «التوحيد الجدلي العميق بين الوحدة العربية والثورة الاشتراكية»[٢] يصل هذا التوحد درجة تصبح معها كل خطوة اشتراكية ينبغي أن تتم في أفق وحدوي، وأن كل خطوة وحدوية ينبغي أن تتم في أفق اشتراكي.

٣- مهمات ثقافية إيديولوجية:

لكي تنجح الثورة الاشتراكية لا بد أن ترافقها ثورة ثقافية إيديولوجية تقطع الصلة مع الأنماط الثقافية الرجعية الموروثة عن المرحلة الإقطاعية والبرجوازية الهجينة، «لم تعد المهمة الثقافية كذلك، أمام البقات الكادحة بثورتها الاشتراكية التوحيدية، وإنما اكتسبت مضمونا جديدا هو الأيديولوجية الاشتراكية العلمية - بأساسها الفلسفي المادي الجدلي

(١) طيب تيزيني، من التراث إلى الثورة، مصدر سابق، ص٣٠٢.
(٢) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

التاريخي»[١] هكذا أخذ تيزيني على عاتقه - شأنه شأن غيره من الماركسيين- مهمة إعادة قراءة التراث وإظهار ما فيه من ثورية وتبيان الطابع الجدلي الذي يحكم صيرورة التاريخ العربي الإسلامي، واستثمار هذا الجهد في رسم معالم الثورة الاجتماعية والاقتصادية، من خلال التصدي لكل أشكال الاستغلال والتفاوت الطبقي، وسياسيا من خلال تحقيق الوحدة العربية ومناهضة كل أشكال التجزئة.

ثالثا: إنجازات وإخفاقات الثورة الاشتراكية

لاشك أن التنظير للثورة من خلال التوجه الاشتراكي أو ما يعرف بالثورة الاشتراكية، قد حقق من الناحية النظرية إثراءا لقاموس اللغة العربية السياسية في الوطن العربي، وعمم الحديث عن العدالة والتنمية، ومن الناحية العملية، نجحت الثورة في إنجاز بنى سياسية علقيها آمال عظام، المثل الواضح لذلك الثورة الناصرية، التي لم تكن نعمة على مصر فحسب، بل امتد تأثيرها الطيب إلى كل الوطن العربي، لقد نجحت الناصرية سياسيا، بوقوفها ضد الاستعمار الغربي، وبفضلها كان دعم الثورة في الجزائر، ومعها قامت «أول تجربة وحدوية في تاريخ العرب الحديث وظهور القومية كحركة تحرر وطني»[٢]، وسيبقى تأميم قناة السويس الشاهد الأكبر على نجاح التجربة الناصرية. أما اجتماعيا واقتصاديا، فقد أخذت الناصرية على عاتقها، تحرير الفلاح المصري من الإقطاع الزراعي، من خلال الإصلاح الزراعي، وإنشاء قاعدة اقتصادية متينة، من خلال صناعة الحديد والصلب، زيادة على تطوير التربية والتعليم... إلخ[٣]، أما ثقافيا فقد انتعشت الحركة الفكرية والأدبية، حتى أن المدرسة الواقعية الاشتراكية في العالم العربي تدين للناصرية في وجودها وتطورها ونضجها، لذا كان للناصرية مكان في نفس كل عربي، فالناصرية ليست موضوعا مصريا فحسب بل هي كذلك ولربما بنفس الدرجة بنفس الدرجة موضع العرب جميعا، «فقد نجحت الثورة المصرية ١٩٥٢ في بلورة نهج وطني واجتماعي لف حولها أغلب جماهير

(١) المصدر نفسه، ص٣٠٦.

(٢) حسن حنفي، الناصرية المستقبل للناصرية الشعبية، في محمد عابد الجابري وحسن حنفي، حوال المشرق والمغرب، الدار العربية للعلوم لبنان ومنشورات الاختلاف الجزائر، ط٢٠١٠،٢، ص١٣٠.

(٣) المصدر نفسه، ص١٣١.

الشارع العربي، وجعلها، داخل مصر وعلى الصعيد الإقليمي معا، مركز استقطاب جديد لقوى التغيير العربي.»[١] ومازال للناصرية حضورا يجسده الحنين لأيام الثورة ولشخصية جمال عبد الناصر.

بيد أن نجاح الناصرية ومعها المد الاشتراكي، لم يجعل هذه الثورة بمنأى عن النقد، فقد انكشف مع مرور الأيام أن هذه الحركة كانت أشبه ما يكون بقصر من رمال، إذ تفتقر إلى نظرية واضحة، تعتمد عليها تكون بمثابة الأرض الصلبة التي ترتكز عليها، وتمنحها القوة والبقاء، بل كانت شعارات استثمرت أحيانا بما يعادي أهداف الثورة، كرست شخص الزعيم، إلى حد عبادته، فحل الاستبداد محل الديمقراطية، ولم يقبل من الفكر إلا ما يدعم مركزه، [أي الزعيم] ويحفظ له قاعدة الولاء التقليدية أو الجديدة «وهكذا حرمت الحركة القومية نفسها من منبعين عظيمين للتطور والتغيير، منبع الفكر والحرية، ومنبع التنمية الاقتصادية والتصنيع السريع المتكامل والضروري»[٢] تجلى هذا الحرمان في غياب المعارضة والنقد، الذي بلغ حد «الاصطدام بالقوى الوطنية التي كانت صلب الحياة السياسية قبل الثورة: الإخوان في١٩٥٤ وفي ١٩٦٥ الشيوعيون في ١٩٥٩...»[٣]، لم يكن هذا في مصر وحدها، بل كان في كل الوطن العربي، الذي برع حكامه في الستينيات في تدبير الانقلابات، وتجلى غياب التنمية والتصنيع من خلال فوضى التأميم التي نزعت من هذا بدعوى القضاء على البرجوازية وأعطت للمتنفذين من أصحاب الشرعية التاريخية، والجيش وغيرهم.

إن فشل تجربة الثورة الاشتراكية، بينة أكثر من أي بيان، وأصبحت الآن من التاريخ، لكن للأسف، تركت مخلفات ثقيلة، أوجزها غليون في كتابه بيان من أجل الديمقراطية، بقوله: «أن نظامنا الحديث منذ النهضة إلى اليوم لا يقوم إلا بثلاثة مبادئ النهب وحصيلته الإفقار، والقهر وحصيلته الاسترقاق والاستعباد السياسي، والترجمة والتقليد وحصيلتهما الجهل»[٤]، هكذا يكون الفشل ميزة لهذا التوجه الذي عمر طويلا في البلاد العربية وعاث فيها فسادا، لتجد الأمة نفسا أمام تحديات نوجزها فيما يلي:

---

(١) برهان غليون، اغتيال العقل، موفم للنشر الجزائر، ط١، ١٩٩٠، ص٧.

(٢) المصدر نفسه، ص ٨.

(٣) حسن حنفي، المصدر السابق ص١٣٣.

(٤) برهان غليون، بيان من أجل الديمقراطية، دار بوشان للنشر، الجزائر، ط١، ١٩٩٠ ، ص٦٤.

- تحدي غياب الأمن الجماعي والفردي الذي يتجلى في تراجع موقع العالم العربي على الصعيد الدولي.
- تحدي تفكك الدولة المؤسسة تحت تأثير فقدانها الصدقية الإستراتيجية، واستفحال الفساد الإداري والسياسي والاقتصادي والأخلاقي والقطيعة المتنامية بين الدولة والمجمع.
- تحدي العدالة الاجتماعية.
- تحدي انهيار نظام التربية والتعليم العام وما ترتب عليه من اهمال للبحث العلمي والتقني.
- تحدي زعزعة الاستقرار ونمو تيار الاحتجاج والتمرد ومناهضة الدولة بسبب من اهتلاك الشرعية الناجم عن احتكار السلطة وتوريثها.
- تحدي الطائفية وتفاقم النزاعات الإثنية الناجم عن تنامي أزمة الهوية السياسية والوطنية
- تحدي التلوث البيئي.

رابعا: في الثورة المفتوحة

أمام التحديات التي وجد العالم العربي نفسه أمامها، انتفض الشارع بصورة عنيفة، فسلطت الأضواء على هذه الانتفاضات، وكثرت التحاليل، بين من يراها ثورة مباركة، ستستعيد بها الشعوب زمام أمرها، وبين من يراها فوضى ستعيد الشعوب العربية دهرا إلى الوراء لنطرح السؤال مع غليون إن كان أمر النظم السياسية القائمة يعد محسوما، فكيف يمكن استثمار هذا التحول لصالح الديمقراطية؟ ما هي الشروط التي تضمن تحقق الرهان الديمقراطي؟

يعول غليون على ثلاث عوامل تعد بمثابة الشروط الضرورية لتحقق الديمقراطية :

١- التحول في البيئة الجيوسياسية الإقليمية والدولية بما يسمح بتضييق الخناق، على الأنظمة العربية الفاسدة والمتعفنة: ذلك أن دعم هذه الأنظمة سيطيل من عمر

الأزمة، ويتفاءل غليون بقرب حدوث ذلك في ظل النظام الدولي الجديد، في سياق ما يعرف بالعولمة، «باختصار في عالم مفتوح بعضه على البعض الآخر لا يمكن السماح بنظم مغلقة ولا بتطبيق معايير سياسية متناقضة»[١]، نعتقد أن المراهنة على البيئة الإقليمية والدولية سيكون فعالا لو أن هذه البيئة محكومة بمنظومة أخلاقية إنسانية، لكن واقع الحال يبين بأن هذه الأنظمة المتعفنة تنفتح هي الأخرى على البيئة الدولية، تأمينا لمصالح الدول القوية بمعنى أن المراهنة على هذا العامل لا يحقق بالضرورة إنهاء عمر هذه الأنظمة الشمولية، طبقا لمبدأ حساب المصالح.

٢- حركة النقد الواسعة التي نشأت في سياق تحلل الأيديولوجيات الشمولية العالمية، من قبيل الاشتراكوية، والقوموية، تلك الممسكة والموجهة لزمام الأمور في أغلب الدول النامية، بما فيها العربية، «إن ما نشهده في العالم العربي اليوم من اكتساح حقيقي من قبل الفكرة الديمقراطية للفضاء الإيديولوجي السياسي العربي بأكمله وعودة الاهتمام إلى مصطلحات المواطنة والحرية والمشاركة السياسية والعلمانية والفردية (...)»[٢] لا اعتراض على شيوع وانتشار النقد الواسع لإيديولوجية الأنظمة الشمولية، ولا مناص من تأكيد تسلل هذا النقد للفكر العربي، وأصبح الجميع من زمن بعيد يتحدث عن الحرية والديمقراطية والمواطنة والمساواة... إلخ لكن لا ينبغي أن ننسى بأننا أمام أنظمة حربائية تتظاهر بالتغير، وتروج لديمقراطية سماها غليون نفسه بديمقراطية الواجهة، أي أن تعمير هذه الأنظمة، آت من قدرتها على التمويه، والتظاهر بمواكبة العصر.

٣- يقظة المجتمعات المدنية في المجتمعات المدنية، في البلدان التي بقيت مهمشة أو بعيدة عن دورة التحولات السياسية الديمقراطية، وهي يقظة مستمرة، قادرة على المساهمة في التعجيل بانهيار وزوال هذه الأنظمة الشمولية بما يخدم التوجه الديمقراطي الحقيقي، أن ما قيل عن ديمقراطية الواجهة التي اصطنعتها الأنظمة الفاسدة، يقال عن منظمات المجتمع المدني، ألم تسبق الأنظمة الاشتراكية في العالم العربي، إلى

(١) كريم مروة وبرهان غليون وآخ، أزمة النظام العربي وإشكاليات النهضة، مصدر سابق، ص٤٣.
(٢) المصدر نفسه ص٤٤.

إنشاء المنظمات المدنية (نقابات عمالية، اتحادات نسائية، منظمات شبابية...) ومع ذلك ظلت هذه الأنظمة هي هي.

إن العوامل التي ذكرها برهان غليون لا تكفي للإطاحة بأنظمة ماكرة، بل يمكن أن نضيف إليها العوامل الداخلية لكل بلد، مثل العامل الاقتصادي الذي يضغط على القوى الاجتماعية، أي نتوقع أن يكون انهيار الأنظمة التي تعاني وضعا اقتصاديا صعبا، قبل الأنظمة التي تتوفر على عائدات اقتصادية نفطية كبيرة، لأن هذه الأنظمة قادرة على إرشاء القوى الاجتماعية والمدنية المتواجدة، تشتري سكوتها بإرضاء حاجاتها، وهذا ما يمنحها عمرا أطول، أو قدرة على التكيف وتبديل الجلد، ومن ثمة استمرار هذه الأنظمة بكيفية ما.

إضافة إلى تحديد العوامل التي يمكنها أن تساعد على تحول يحقق المطلب الديمقراطي، يصر غليون على التحذير من عوامل أخرى قد تقود إلى حالة من الفوضى، والتي يمكن أن تتحول إلى حرب أهلية، لا قدر الله « في مقدمة هذه العوامل خصوصية الوضع الجيوسياسي للمنطقة (...) الخراب الشامل للمجتمعات وتكسير هياكلها ومؤسساتها وتذريرها نتيجة تعميم الفساد (...) ضعف القوى الديمقراطية العربية على الصعيدين العملي والنظري...»[1] فعن خصوصية المنطقة ينبغي ان نذكر أن البلاد العربية تمثل خزانا للطاقة، تؤمنه الأنظمة القائمة للدول الكبرى، وبالتالي لن تراهن هذه الأخيرة على تغيير لا تضمن بأنه سيؤمن حاجاتها من النفط. أما عن الخراب الشامل فه سمة فعلية للأنظمة العربية و إن بدرجات مختلفة، ونفس الشيء بالنسبة لقوى المجتمع المدني فهي شكلية تعاني الهشاشة و إن بدرجات متفاوتة.

إن العوامل التي حددها غليون محفزة كانت أو مثبطة، جرى الحديث عنها في مؤلفات كثيرة وفي لقاءات متعددة، وبصفة خاصة في ندوة برلين التي انعقدت يوم ٢٠٠٥/١٢/١٣، تكريما لذكرى جورج حاوي (١٩٣٨ - ٢٠٠٥)، والتي نشرت تحت العنوان المذكور في الهامش: أزمة النظام العربي وإشكاليات النهضة. أما اليوم فيبدو أن غليون أكثر تفاؤلا، فما يحدث في العالم العربي ثورة حقيقية «هي إذن ثورة سياسية عميقة، تعيد تشكيل

(١) المصدر نفسه، ص ص ٤٦،٤٥.

الشعوب التي صارت خلال العقود الماضية في حكم الرعايا والأتباع والموالي ...»[١] وهي ثورة بكل المقاييس لأنها كانت عفوية، تشبه تماما الثورة الفرنسية ١٧٨٩، فهي تؤسس لعهد الديمقراطية الحقيقية كما فعلت الثورة الفرنسية ذات يوم.

إن ما حصل في البلاد العربية، طيلة عقود على يد بعض النخب الحاكمة، هو إعادة توطين الملكية المطلقة، بشكل قسري تعسفي قضى على كل أمل في إصلاح حال الأمة، أو بناء مجتمع متفتح على القيم الإنسانية، «لم يعد هناك شعب، ولم تعد هناك أمة، ولم يعد هناك نجتمع، فما بقي هو هشيم من الأفراد لا أكثر.»[٢] في هذا السياق، يعتبر ما حدث ثورة تستعيد فيها الشعوب العربية مصيرها، ومن هذه اللحظة ستدب الحياة في الهشيم المحطم، فكيف لا تكون ثورة؟

هي ثورة، بأبعادها المختلفة، أوضحها قلب الموازين رأسا على عقب، فالشعب الذي حكم طيلة عقود بالذل والمهانة، أصبح حاكما يقرر للحكومة أعمالها، انتقل الخوف من الشعب إلى النخب الحاكمة، وتحول الناس لأول مرة من رعايا إلى مواطنين، وسرى في الأمة روح من التضامن بعد ما كانت شتاتا من الأفراد تساق كالخراف.

سيدخل العرب الحداثة السياسية، من خلال الثورة التونسية «هكذا تكون الثورة من حيث هي حضور الجمهور جسديا في الشوارع، والقيام بثورات دموية، جوهر الحداثة السياسية»[٣]، سيكون عام ٢٠١١ عام التحولات وبلغة أدق عام الثورات، وكل المؤشرات في نظر غليون تدل على أن العرب في بداية دورة جديدة، من الحراك الداخلي، الذي سيستفيد حتما من اهتزاز وضع النظم القائمة خارجيا، وتراجع ثقتها في نفسها داخليا.

نعتقد أن الملموس من هذه التحولات في الساحة العربية، هو تغير الخطاب الفكري القومي، زالت تلك السوداوية، التي كانت تطبع الفكر العربي، ليتحول من التفنن في عرض الأزمات والمشكلات والإخفاقات، إلى الأمل في حلها، ومن البكاء على ما آل إليه الحال من

---

(١) برهان غليون، عهد المواطنة العربي الجديد، جريدة الأيام ، العدد١٦٥٩، الاثنين ٢٠١١/٠٣/٢٨.

(٢) المصدر نفسه

(٣) برهان غليون، الثورة التونسية أو دخول العرب في الحداثة السياسية، الحوار المتمدن، العدد ٣٢٥٥، www.alhewar.org/debat/shaw.org.asp?aid=242874.

التردي، إلى التطلع إلى غد أفضل، ومن جلد الذات على التفريط والإفراط، إلى الاقتناع أن قطار التغيير قد تحرك وانطلق.

مازالت الساحة العربية مفتوحة على احتمالات شتى، يمكن أن تكون في صالح الشعوب العربية، ويمكن أن تفتح عليها أبواب جهنم، خاصة وأن قوى أجنبية تتربص بهذه الأمة، ليس هذا تشاؤما وإنما احتياطا، خاصة وأن دعوات الحماية الأجنبية قد ارتفعت أصواتها من لدن قوى داخلية كانت إلى وقت غير بعيد تكفر بالغرب».

ستزول الأنظمة الاستبدادية، وستنتهي أسطورة تحول الجمهوريات العربية إلى ملكيات مطلقة، ولكن أين يسير التحول؟ ماذا ربح العراق بانهيار نظام صدام، وهي التجربة الأقدم في الثورات العربية، أين هي الديمقراطية التي حلم بها العراقيون؟ ألم تكن دراما التحول الحاصل في العراق نتاجا لتغير في البيئة الجيوسياسية إقليميا ودوليا؟ ماذا حملت الولايات المتحدة للعراق؟ حتى نهلل بما سيحمله النيتو في ليبيا؟ سنعود إلى القول بأن ما يحدث في الوطن العربي، ثورات بالجمع وليست ثورة، ونعتقد أن ما حصل في تونس يختلف عما حصل في مصر، وما يحصل في اليمن يختلف عما يحصل في البحرين، إن استحضار خصوصيات كل بلد عربي على حدة، يجعل الرؤية واضحة ولا نتعلق بأحكام عامة، قد تكون مضللة.

إن الثمن الذي تدفعه الأمة في ثوراتها باهض الثمن، فلا ينبغي أن يذهب سدى، على النخبة المثقفة أن تأخذ المبادرة في ترشيد الثورة، من خلال بحث الشروط الذاتية والموضوعية، الداخلية والخارجية، الخاصة بكل بلد والعامة المشتركة بين البلدان العربية، وإلا أكلت الثورة أبناءها، وحتى لا يكون الملموس الوحيد هو التغير في الوعي العربي، نتمناه تغيرا عمليا يعود بالخير على كل الأمة.